السلم الاجتماعي في العراق بعد 2003: دراسة في التحديات وسبل المعالجة

Social peace in Iraq after 2003: a study of challenges and Methods of treatment

بلخثير نجية[1]

مؤسسة جامعة أبو بكر بلقايد

nadjia24@hotmail.fr

تاريخ الوصول 2020/11/02 القبول 2021/07/17 النشر على الخط 2021/11/30

Received 02/11/2020 Accepted 17/07/2021 Published online 30/11/2021

ملخص:

اتسم المجتمع العراقي تاريخيا، وعلى الرغم من تنوع نسيجه الديني والاجتماعي والمذهبي بحالة من التعايش السلمي، باستثناء حالات قليلة بسبب تدخل القوى الخارجية، وذلك بفضل عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية عدة ابرزها التراث الحضاري المشترك للحضارات القديمة التي قامت على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية وحدت العراقيين في هوية واحدة من جهة والى الحضارة العربية الاسلامية القائمة على مبادئ التوحيد والتعاون والتسامح.

يستمد الموضوع أهميته من التطورات التي طرأت على المجتمع العراقي منذ أن رسخ الغزو الأمريكي عام 2003، وضعا جديدا و زاد من التمزق الطائفي والتفكك المجتمعي من خلال خلق مجتمع فسيفيسائي مقسم دينيا إلى شيعة و سنة، و عرقيا إلى عرب و أكراد و تركمان، مع توطيد مظاهر الفرقة و الكره و العداوة داخل المجتمع الواحد.

و اذا كان السلم الاجتماعي هو الحل الأمثل للعودة بالمجتمع العراقي إلى حالة الأمن والاستقرار، فإن مشروع الأمن يواجه تحديات جمة قد تعرقل محاولات الادارة السلمية للتعددية المجتمعية بشكل يسمح بحفظ الجماعات و الأطياف المتنوعة داخل العراق وهو ما نحاول البحث فيه من خلال هذه الورقة، بالتركيز على أهم معوقات السلم الاجتماعي واستراتيجية ارسائه في المجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية: العراق، الاحتلال الأمريكي، تحديات السلم الاجتماعي، الأمن المجتمعي العراقي، استراتيجية السلم الاجتماعي.

Abstract :

Iraqi society has historically been characterized despite its diverse religious, social and sectarian fabric, by a state of peaceful coexistence, except for a few cases due to interference from outside forces.It was due to several historical, social and cultural factors, the most prominent of which is the common civilizational heritage of ancient civilizations that were based on intellectual, social and legal principles. It united the Iraqis in a single identity, on the one hand, and into the Arab-Islamic civilization, based on the principles of unification, cooperation, and tolerance.The American invasion in 2003 produced sectarian rupture and societal disintegration by creating a mosaic community divided religiously into Shiites and Sunnis, and racially to Arabs, Kurds and Turkmen, while consolidating the manifestations of division and hatred of enmity within a single society. If the social peace is the best solution to return the Iraqi society to a state of security and stability, the security project faces many challenges that may hinder the efforts of the peaceful management of societal pluralism in a manner that allows the preservation of the diverse groups and spectra inside Iraq. This is what we are trying to discuss in this research paper, focusing on the most important obstacles to social peace and the strategy for establishing it in Iraqi society.

Keywords: Iraq, American occupation, social peace challenges, Iraqi societal security, social peace strategy

[1]– المؤلف المرسل: بلخثير نجية البريد الإلكتروني: **nadjia24@hotmail.fr**

1. مقدمة:

ساهم الاحتلال الامريكي للعراق 2003، في تفاقم الشرخ الذي كان موجودا في منظومة القيم والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية، كما أوجد معايير جديدة حلت محل المعايير الايجابية والقيم العراقية، و التي تعكس منظومة القيم الأمريكية التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تعميمها في اطار مشروع العولمة.

وقد تمثلث هذه القيم تحديدا في تأجيج التعصب الطائفي الذي كان موجودا بين السنة والشيعة والأكراد، اضافة إلى تولد الاحساس بالظلم وشعور كل طرف بكونه ضحية، ترجم إلى الكره المتبادل و الرغبة في الانتقام مشحون سياسيا.

الأمر الذي انجر عنه معاناة الشعب العراقي بكل أطيافه من تداعيات الحرب الطائفية التي راح ضحيتها مئات الالاف من أبناء الشعب العراقي، وما رافقها من قتل و اعتداءات و تهجير قسري و تدمير للممتلكات في ضل غياب سطوة القانون و النظام.

وهو ما فتح عدة جبهات تستوجب مواجهتها مرتبطة بوجود الدولة وسيادتها، وتحديدا على مستوى الأمن العراقي و السلم الاجتماعي للجميع

تهدف هذه الورقة إلى البحث في أسباب الفتنة والفرقة في العراق وخلفياتها، حيث تحول التنوع الثقافي والعرقي الديني في العراق من مصدرا للتنوع والقوة تحول إلى نقطة ضعف وأحد اهم مظاهر الآفات التي امتزجت بالمتغيرات السياسية والاجتماعية المهددة لبقاء الدولة نفسها.

وقد تم بناء النقاش في هذا المجال على المنهج التحليلي الوصفي تماشيا مع طبيعة الظاهرة المدروسة من أجل وصف الأحداث وتأثيرها على صياغة أوضاع جديدة بغية التفسير الدقيق لموضوع الدراسة، أضافة إلى كون تعقيد الموضوع وطبيعته، وجهنا إلى الاستعانة بالمنهاج التاريخي الذي يسمح بالمزاوجة بين دراسة التعاقب التاريخي في الأحداث واستنتاج الافتراضات والمتغيرات الكامنة خلفها، وبالتالي مراعاة الجانب التفسيري التحليلي المنظم، كما تم صياغة الإشكالية التالية:

فيم تتمثل استراتيجية إرساء الأمن والسلم الاجتماعي العراقي في ضل الشرخ الاجتماعي والطائفي والفوضى السياسية في فترة ما بعد الغزو الأمريكي؟

2. الإطار المفاهيمي للسلم الاجتماعي

أمسى تحقيق السلم الاجتماعي، مطلبا ملحا لاسيما في مجتمعاتنا العربية التي تحتاج إلى إشاعة ثقافة السلم والتسامح ونبذ التعصب في أرجاء المجتمع، لما له من انعكاس على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والدينية

إن الحقيقة الأساسية في هذا المجال، أن إشاعة ثقافة التسامح والسلم، هي التي تؤسس مفهوم الوحدة الوطنية. لأن الثقافة الواحدة التي تقبل الآخر، وتتحاور معه هي المقدمة الطبيعية للوحدة العملية والاجتماعية، وهو ما يمكن من أن يمارس الخطاب الاجتماعي والسياسي دورا توحيديا لا تقسيميا.

1.2 تعريف السلم الاجتماعي:

التعريف اللغوي:

السلم في اللغة العربية بمعنى الأمان والعافية والتسليم والسلامة والصلح، وهي تعنى السلم، والسلام والسلامة [1]والتسليم والاستسلام[2] والصلح والبراءة من العيوب والسلامة من كل عيب والعديد من المعاني الايجابية الأخرى. كما يقصد بالسلم أو السلام بأنه حالة من التوافق تتحقق بين طرفين إذا توافر الانسجام وعدم وجود العداوة. والسلام حالة من الوئام والأمن والاستقرار تسود الاسرة والمجتمع والعالم وتتيح التطور والازدهار للجميع[3] .

[1] عبد الحي القاسم، عمر ادريس، الصادق أبكر، دعائم السلام الاجتماعي في الاسرة المسلمة، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر، 2016، ص45.
[2] جمعة بنت حامد يحيى الحريري الزهراني،عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة :دراسة فقهية،العدد الثلاثون – الجزء الأول،ص68.
[3] عبد الحي القاسم، عمر ادريس، الصادق أبكر، المرجع السابق.

التعريف الاصطلاحي:

يعتبر السلم الاجتماعي من أهم المفاهيم الاجتماعية المعاصرة، وهو مفهوم يقوم على أساس توثيق العلاقات الداخلية، بين أفراد المجتمع ومؤسساته بغض النظر عن التنوع الديني والثقافي والسياسي، لتقوم هذه العلاقات على أسس متينة من التعاضد والانسجام و الاستقرار، ويسود جو من الوئام الاجتماعي والاحترام المتبادل بين فئات المجتمع وقطاعاته المتنوعة و أفراده، وتنحسر مظاهر النزاع والخصومة والتوترات الاجتماعية، ويقل الاحتكام إلى العنف في التعاملات الداخلية وحل الخلافات .

والسلم الاجتماعي عبارة عن جملة من المبادئ والقيم والسلوكيات والأفكار التي تهدف إلى تحقيق مبدأ حسن التعايش مع الآخر، نبذ العنف وتفضيل اللجوء إلى وسائل سلمية وقانونية حل النزاع الإحساس القوي بالانتماء إلى المجتمع، وعصبيته بشكل يصبح فيه من العسير القيام بسلوكيات تؤدي بشكل مباشر إلى هدم النسيج الاجتماعي أو إحداث تشوهات عميقة وجوهرية معتمدة فيه[1].

ويقول المفكر مالك بن نبي: نستطيع أن نقرر أن شبكة العلاقات هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده، ومن أجل ذلك كان أول عمل قام به المجتمع الإسلامي هو الميثاق الذي يربط بين الأنصار والمهاجرين. ثم يشير بن نبي إلى أنه كما كانت العلاقات الداخلية السلمية هي نقطة الانطلاق في تاريخ المسلمين فإن تدهورها كان مؤشر السقوط والانحطاط[2] .

ويعتبر السلم الاجتماعي مرادفا لمفهوم السلم الأهلي الذ يعني عيش الانسان في مأمن من الاعتداء على حريته أو حقوقه، ويتحقق بعد توفر مجموعة مقومات تتمثل أساسا في:

- وجود سلطة شرعية
- ادارة سلمية للتعددية وضمان الحريات
- سيادة حكم القانون والحوكمة
- العدالة الاجتماعية[3].

2.2 أركان السلام الاجتماعي:

يمكن تحديد أركان السلم الاجتماعي فيما يلي:

1 - السلطة والنظام: باعتبارها السلطة التي يخول لها القانون الاحتكار الشرعي للقوة، تسهر على ادارة شؤون المجتمع وادارة التنوع بكل سلمية، وتعمل القوى المختلفة تحت سقفها بشكل يساهم في درء الصراع و التطرف

2 - العدل والمساواة:

من خلال المساواة بين كل أفرادا المجتمع وتحديد الحقوق والواجبات، الأمر الذي يقلل أسباب الخصومة والعدوان، فمن اهم أسباب العدوان والتطرف في العراق، احساس كل طائفة بالاضطهاد والتهميش[4].

---

[1] سليمان ملوكي، عيسى بوقرة، التفاوت في توزيع الدخل كعامل لعدم تحقيق السّلم الاجتماعي في دول الجنوب، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية: جامعة زيان عاشور. الجلفة، العدد العاشر، 2018، ص406

[2] حسن الصفار، السلم الاجتماعي، مقوماته، وحمايته، منشور بجريدة الشرق الأوسط، 2001، 156.

[3] نبيل رمز،الأمن الاجتماعي و الرعاية الاجتماعية من وجهة نظر سوسيولو جية: دار الفرع الجامعي. الإسكندرية، 2000، ص30.

[4] منير هاشم خضير، الطائفية السياسية وأثرها في السلم الاجتماعي، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية، العدد52، 2015.ص 463

3 - ضمان الحقوق والمصالح المشروعة للجميع: اذ أن التنوع والتعدد ظاهرة ملازمة للمجتمعات ولا يفسد للود قضية، بكل ما يتضمنه من اختلافات عرقية ودينية وسياسية ومذهبية كما يجب حماية حقوق جميع فئات المجتمع الأقليات قبل الأغلبية بشكل يسمح بالحفاظ على النظام العام والسلام[1].

3-تحديات السلم الاجتماعي في العراق

شكّل التنافس بين الشيعة والسُنّة في العراق محور الصراع السياسي والطائفي المذهبي في الدولة، منذ سقوط الرئيس صدام حسين في العام 2003، فقد أعاقت التوتّرات الطائفية عمليات بناء الدولة وزعزعت استقرار البلاد، غير أن الحكومة العراقية لم تقم بأي محاولة واضحة للتغلّب على هذه الانقسامات وبناء هويّة وطنية مشتركة، كما أن العديد من الإجراءات التي اتّخذت حتى الآن أدت إلى مزيد من تفتيت الدولة.

تاريخياً، كانت الخلافات حول القضايا السياسية والعقائدية هي السبب في الانقسام بين السُنَّة والشيعة بيد أن التنافس على السلطة والموارد والمكانة هو الدافع وراء مظاهرها وتجلياتها الحديثة، وشيئاً فشيئاً هيمنت فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بدلاً من تمثيل المواطنين، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم الانقسامات القائمة بدل تخفيفها، وغياب السلم الاجتماعي[2].

ويمكن اجمال التحديات الشاخصة في البيئة العراقية حاليا في مايلي:

- تأجيج الطائفية:

حيث ظهرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، ثقافات فرعية نوعية جديدة تعبر عن سيكولوجية المظلومية، أو ثقافة الضحية، حيث اعتبر كل طرف سوآءا شيعي أو كردي أو سني نفسه ضحية والآخر ظالما، الأمر الذي ولد قيم الحقد والرغبة في الانتقام[3].

وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سعيها لتوظيف الطائفية إلى تحويل التعددية الطائفية إلى تعددية طائفية سياسية تفكك الدولة العراقية من خلال مجموعة سياسات:

- حل مؤسسات الدولة: وهدم كيان الدولة العراقية، الأمر الذي أدى الى تفكك البيئة السياسية واحياء الانتماءات الطائفية وولاءات الأفراد من الدولة إلى الكيانات دون القومية.

- مأسسة الطائفية:

- تشكيل مجلس الحكم العر اقي عل أساس طائفي 200-2004 الذي يضم 25 عضو موزعين على أساس طائفي: 11شيعي ،5 أكراد، 5 سنيين وتركماني ومسيحي ويساري[4].

- تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة على أساس طائفي 2004-2005، حيث ضمت 12 وزيرا شيعيا 5 عرب وتركماني و 5 أكراد و مسيحي[5].

- صياغة دستور طائفي، وتشكيل الميليشيات المسلحة، مما خلق ثقافة الأمن الطائفي في الجيش العراقي[6].

---

[1] مهدي محمد القصاص، الخطاب السياسي المتطرف كأحد مقومات السلام الاجتماعي، مجلة جامعة الأنبار، العدد تشرين الأول،الخاص بوقائع المؤتمر جامعة الأنبار الدولي الأول، 2018، ص92،

[2] حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: ارث من الاقصاء، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أفريل2014، ص 45.

[3] ابتسام حاتم علوان، دينا محمود جبر، بين اشكالية الهوية و الانتماء و رهانات الوحدة الوطنية العراقية، العدد 52، المجلة السياسية و الدولية،2015، ص 248

[4] يوسف أزروال، الأمن الإنساني بالعراق: دراسة في ضوء نتائج الاحتلال الأمريكي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد العاشر، جانفي ،2017، ص392.

[5] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[6] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

-استشراء ظاهرة الفساد الاداري والمالي:

حيث تطورت الظاهرة بشكل ملحوظ بعد الاحتلال الأمريكي،و عمت جميع مرافق الدولة العراقية، و هو ما اعترف به تقرير أمريكي يؤكد على اهدار مليارات الدولارات كانت مخصصة لإعادة إعمار العراق خلال ادارة بول بريمير 2005/2004.

-تدمير القطاع الصناعي:

بسبب توقف دعم الدولة للعديد من المشاريع الصناعية الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة و وبالتالي توقف المشاريع نفسها وهروب رؤوس الأموال الى الخارج بسبب عدم ملائمة البيئة الاستثمارية في العراق[1].

-غياب المشروع التنموي واستشراء الفساد الاداري والسياسي بعد 2003:

حيث مثلث التنمية هاجس كبير أمام الحكومات العراقية المتعاقبة بسبب تفاقم ظاهرة الفساد واختزال التنمية في توفير الخدمات العامة، وتراجع مشروع اعمار العراق بسبب متغير التدهور الأمني وتفاقم الشرخ الطائفي، وتراجع المنظور التنموي الى ذيل سلم أولويات البرنامج الحكومي
اضافة الى ارتفاع معدل البطالة إلى 7% سنة2004 بعدما كان 2% في 2003، كما أشارت تقديرات الاتحاد الأوروبي الى ارتفاعها إلى 75% سنة2006 على مستوى القطاعين العام والخاص، الأمر الذي تطلب تقديم حصص تموينية من طرف هيئات الإغاثة الدولية[2].

- **إشكالية التدخل الأجنبي:**

نظر الى عدد من الدول وخاصة الولايات المتحدة، روسيا، إيران، والمملكة العربية السعودية، بأن لها تأثير سلبي شديد على وضع العراق، حيث تستفيد القوى الخارجية من الفوضى، الأمر الذي يسمح لهم الاستفادة من النفط العراقي[3].

من خلال المساواة بين كل أفرادا المجتمع وتحديد الحقوق والواجبات، الأمر الذي يقلل أسباب الخصومة والعدوان، فمن اهم أسباب العدوان والتطرف في العراق، احساس كل طائفة بالاضطهاد والتهميش[4].

- ضمان الحقوق والمصالح المشروعة للجميع: اذ أن التنوع والتعدد ظاهرة ملازمة للمجتمعات ولا يفسد للود قضية، بكل ما يتضمنه من اختلافات عرقية ودينية و سياسية و مذهبية، كما يجب حماية حقوق جميع فئات المجتمع الأقليات قبل الأغلبية بشكل يسمح بالحفاظ على النظام العام والسلام[5].

4. استراتيجية ارساء السلم الاجتماعي في العراق:

1 - الاستراتيجية السياسية:

- القضاء على الثقافات الفرعية واحلالها بالثقافة الوطنية:

---

[1] سليم عاشور، احتلال العراق: النتائج والتداعيات عراقيا:2003-2011، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد التاسع، المجلد الثاني ،2018، ص 24.

[2] فلاح مبارك بردان، محمد حردان علي، الفساد المالي والإداري وانعكاسه على التنمية في العراق بعد2003، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد الرابع، 2017، ص ص100-103

[3] طريق العراق نحو المصالحة، تقرير من 22 مقابلة متعمقة، المؤسسة الدولية للديمقراطية.2015.

[4] منير هاشم خضير، الطائفية السياسية وأثرها في السلم الاجتماعي، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية، العدد52، 2015 ص 463

[5] مهدي محمد القصاص، الخطاب السياسي المتطرف كأحد مقومات السلام الاجتماعي، مجلة جامعة الأنبار، العدد تشرين الأول، الخاص بوقائع المؤتمر جامعة الأنبار الدولي الأول، 2018، ص92.

وذلك من خلال بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية والقضاء على ظاهرة الاستلاب والولاء الفئوي لاسيما في فئة الشباب من خلال مد جسر التواصل وبالتالي بناء الثقة اجتماعيا وسياسيا بين الحاكم والمحكوم[1].

فعلى الرغم من تحديد الدستور العراقي 2005 في مادته الثالثة العراق بأنه بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، ويشير إلى تعدد اللغات ايضا سواء كانت العربية أم الكردية أم التركمانية أم السريانية أم الأرمنية، وهذه المادة تشير إلى التأسيس إلى الدولة المتعددة واحترام الاختلاف من أجل محاربة الإقصاء الذي كان سائدا مع حقبة البعث.

لكن أمام هذه المادة الدستورية، فإن الحكومة والنخب والأحزاب لجأت إلى اسلوب السكوت وتجنب أية تفاصيل لماهية المجتمع العراقي على وفق الاعتقاد بأن الانتقال إلى تعدد الهويات في المجتمع سيؤدي الوحدة، لكن حصل العكس، اضافة إلى عمل البعض على تفتيت العمل الحكومي و الحاقه بالأحزاب وفق استحقاق الجماعات، و توظيف الاعتراف بالتنوع في اقصاء الجماعات الأخرى[2].

- إعادة انتاج الوعي الاجتماعي وتوحيد العراقيين في هوية وطنية واحدة من خلال نشر ثقافة التسامح وتعلم ثقافة الديمقراطية وتطبيقها وبناء فضاء للمجتمع المدني تكون قمة أولوياته تصويب سلوك الدولة ومراقبتها والابتعاد عن التحزب، والفصل بين ما هو مدني وما هو سياسي[3].
- ارساء أسس المصالحة الوطنية: وذلك من خلال:
- تطبيق العدالة الانتقالية، وارساؤها من خلال صيغة ديمقراطية تصالحية وليس بالصيغة الجزائية العقابية ولا الثأرية الانتقامية، لأن الأولى هي الصيغة الأكثر ملائمة لضمان المصالحة الوطنية الحقيقية، وعند تحقق العدالة التصالحية ستكون دعماً للعدالة الانتقالية التي تمثل الركن الأول من بين أركان المصالحة الوطنية الثلاث المتمثلة بـ " العدالة –الحقيقة – التعويض".
- اعتراف الذين ارتكبوا الانتهاكات بحق الشعب بالأخطاء والمظالم المرتكبة في العراق وبشكل علني وأمام الشعب ويقدمون الاعتذار له[4].
- بناء الثقة:

والتي تعد أزمة حقيقية بين المكونات العراقية، وتتطلب الثقة قبول الآخر وإقامة علاقة جديدة معه بعيدًا عن التقييمات المسبقة، وبعلاقات صفرية من الناحية السياسية والاجتماعية والأمنية، التي تتجسد عبر الممارسة السياسية اليومية، ناهيك عن إشراك المكونات بصناعة القرار وإدارة الدولة في المدن العراقية، خاصة التي عانت و لا تزال تعاني الإقصاء والتهميش والكيل بمكيالين في تعاملات الحكومة العراقية معها وإشراكها في إدارة الملف الأمني.[5]

---

[1] رغد ناصيف جاسم محمد، النظام السياسي والاستلاب: العراق نموذجا: جامعة بغداد، ص181.

[2] قيس ناصر راهي، إشكالية بناء الدولة الأمة في العراق ما بعد 2003: دراسة فلسفية، مجلة الخليج العربي المجلد 46 العدد 3، 2018، ص17.

[3] ابتسام حاتم حلوان، دينا محمد جبر، مرجع سبق ذكره، ص 244.

[4] مثنى العبيدي، ما المطلوب لنحقق المصالحة الوطنية في العراق؟ متاح على الموقع:

https://blogsljazeera.net/blogs/2019/1/14/%D9%85%D8%A7%D8%A7%D9%84

[5] مجاهد الطائي، العراق: الأهم بناء الثقة لا اعداد وثيقة العقد الاجتماعي، متاح على الموقع:

https://www.noonpost.com/content/12642

- ترسيخ الاعتدال الديني ومحاربة الخطاب المتطرف:

يعد التعايش بين الديانات تعايشا بين الثقافات والحضارات في مختلف أنحاء العالم اذا بني على أساس سليم يتمثل في الاعتراف بالآخر وتقبله، بما يتضمنه ذلك من أدوار حاسمة للرجال الدين والخطباء في اعادة تشكيل وتصحيح أفكار المواطن العراقي نحو تقبل الآخر دون تأجيج الصراع، مع تدخل المؤسسات الحكومية بكل صرامة لمنع وصول الفكر المتطرف إلى المنابر الدينية التي تخرب فكر ومعتقدات الناس، مع التعويل على الأساس الإعلامي من خلال استراتيجية تقنين و ضبط و مراقبة عمل القنوات الفضائية بعيدة عن التجاذبات السياسية و الدينية، و منع بث الرسائل الطائفية و العنصرية[1].

- ارساء دولة الحق والقانون: وذلك من خلال:

1 - الدستور الذي يؤسس الوجود القانوني للهيئات الحاكمة في الجماعة ووسائل ممارسة السلطة كما يبين طريقة اختيار الحاكم وحدود سلطاته واختصاصاته، ويمنحه الصفة الشرعية.

2- خضوع الإدارة للقانون: ومقتضاه أن الإدارة لا يجوز لها أن تتخذ إجراءات، وقراراً إدارياً أو عملاً ماديا إلا بمقتضى القانون وتنفيذاً للقانون، فالإدارة لكونها إحدى سلطات الدولة "يتعين عليها كغيرها من السلطات، أن تحترم مجموعة القواعد القانونية المقررة في الدولة، وأن تمارس نشاطها في نطاقها، والتزام الإدارة بالعمل في دائرة وحدة النظام القانوني المقرر في الدولة، هو ما يُطلق عليه مبدأ الشرعية أو مبدأ سيادة حكم القانون، أي خضوع الإدارة للقوانين المعمول بها ويعتبر خضوع الإدارة في نشاطها للقانون تطبيقاً لمبدأ الشرعية، وعنصراً من عناصر الدولة القانونية، ويترتب على مبدأ الشرعية سيادة حكم القانون، وسيطرته، وخضوع الحكام والمحكومين له علىالسواء.

3- الاعتراف بالحقوق و الحريات الفردية : وهو الهدف الأساس من قيام الدولة القانونية، لأن نظام الدولة القانونية يهدف إلى حماية الأفراد من تعسف السلطات العامة واعتدائها على حقوقهم وهو وُجِدَ لضمان تمتع الأفراد بحرياتهم العامة وحقوقهم الفردية[2].

-وحدة النظام القانوني المقرر في الدولة، هو ما يُطلق عليه مبدأ الشرعية أو مبدأ سيادة حكم القانون، أي خضوع الإدارة للقوانين المعمول بها ويعتبر خضوع الإدارة في نشاطها للقانون تطبيقاً لمبدأ الشرعية، وعنصراً من عناصر الدولة القانونية، ويترتب على مبدأ الشرعية سيادة حكم القانون، وسيطرته، وخضوع الحكام والمحكومين له على السواء.

- تفعيل آليات التفاعل الثقافي والعمل على ايجاد مشتركات عامة لمجمل الثقافات الفرعية بالشكل الذي يسهم في بناء وتأسيس ثقافة عراقية تعكس هوية المواطن العراقي وتحقق الوحدة الوطنية كأكبر مكسب يستفيد منه الجميع[3].

1 - الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية:

- الاهتمام بالشباب:

[1] فلاح مبارك بردان، تائر شاكر محمود الهيتي، الاعتدال في الخطاب الديني و السياسي و دوره في استراتيجية الأمن المستدام للعراق، مجلة الأنبار ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لجامعة الأنبار، 2017، ص145.

[2] حنا عيسى، مقومات الدولة القانونية، متاح على الموقع:https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/327865.html

[3] نغم نذير شكر، دور الثقافة و التربية في تعزيز الوحدة الوطنية و انعكاسها مستقبل على العراق الجديد، دراسات دولية، العدد الرابع و الثلاثون، 2013، ص76.

يرى الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان: أن أحد أسباب تسهيل دخول قوى الإرهاب، كانت البطالة التي يعاني منها الشباب، اذ يجب توفير فرص العمل من أجل تأمين معيشتهم واعادة الاعمار فالمرافق بشتى انواعها التي تم تخريبها تحتاج الى اعادة اعمار خاصة اذا علمنا أن 66 % من الشعب العراقي هم شباب بين اعمار 15 -35 عاما[1] .

وتعطي دراسة البنك الدولي أهمية خاصة لضرورة مكافحة البطالة خلال الفترة الانتقالية، و الى ان يصبح القطاع الخاص في وضع يمكنه من خلق فرص العمل المطلوبة، كما تحذر من مخاطر نسبة البطالة المرتفعة التي تصل إلى 50 %او اكثر على الاستقرار الأمني و الاجتماعي وتقترح الدراسة لذلك تخصيص نحو 225 مليون في العام 2004 و 335 مليون دولار في السنوات 2007 - 2005من اجل تشغيل العاطلين عن العمل في مشاريع تطلق خصيصا لهذه الغاية، وتشمل إعادة تأهيل المرافق العامة والبنية التحتية وخلق برامج خاصة لتوظيف النساء وبرنامج قروض لمؤسسات الصغيرة للمساعدة على إعادة انطلاق هذه المؤسسات او إنشاء الجديد منها مع ما توفره بدورها من فرص العمل[2].

وبهذا الصدد يوضح الدكتور حيدر آل طعمه أن أخطر ما يهدد بناء الدولة الهشة في العراق أو يعيق بناء الدولة هو مشاكل اقتصادية ثلاثة: المشكلة الأولى هي مشكلة البطالة، والمشكلة الثانية هي مشكلة الفقر، والمشكلة الثالثة هي مشكلة التفاوت الطبقي الحاد، فلا يوجد إدراك ومتابعة ورصد للعلاقة بين التزايد بين حجم السكان وقدرة الدولة على توفير فرص عمل[3].

- التوزيع العادل للثروات بشكل يقضي على التمايز الطبقي الذي ترجم الى تمايز وتناقض في مختلف المجالات وعزز الطائفية.
- معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي وتبني سياسات اقتصادية مدروسة واصلاحية[4].

وقد وضح البنك الدولي أن التركيز يجب أن يكون على القطاع الزراعي وهو قطاع مهم لأنه يوفر العمل لنحو 20 % من مجموع اليد العاملة، اذ يصل عدد سكان الارياف الى نحو 7 ملايين نسمة أما احتياجات إعادة الاعمار في قطاع الزراعة والموارد المائية بنحو 3027 مليون دولار او 5,8 % من مجموع الاحتياجات المقدرة حتى العام 2007[5].

- التعليم والبناء والإعمار:

تنطلق عمليات بناء مؤسسات الدولة كافة لاسيما المدارس والجامعات من تسهم في بناء المجتمع، فبالتعليم تضمن رأس مال بشريا باستقدام عمالة بشرية من الخارج، فالموصل مثلا، تحتاج الى 100 مليار لإعادة اعمراها فالبد من بناء ما بين 300 إلى 400 ألف وحدة سكنية كبناء عامودي لحل ازمة السكن لاسيما بعد الخراب الذي طال مناطق بأكملها، علما أن المادة الأولية للبناء واعادة الإعمار متوفرة في الموصل بكميات هائلة من الحجر والاسمنت والمواد الأخرى[6].

---

[1] عمر هاشم ذنون، مرتكزات التعايش السلمي بعد الحرب... الموصل أنموذجا، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 16،2019، ص 189

[2] محمد علي موسى المعموري، إعمار العراق الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 45 2007، ص31.

[3] حيدر أل طعمة، معوقات بناء الدولة في العراق: قراءة في الإشكالات الاجتماعية، حلقة نقاشية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.2019.

[4] عبير سهام مهدي، عمار حميد ياسين، اشكالية الهوية في العراق: رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية ما بعد 2003، المجلة السياسية والدولية، 2017، ص414.

[5] محمد علي موسى المعموري، مرجع سبق ذكره، ص88.

[6] عمر هاشم، مرجع سبق ذكره، ص191.

5. خاتمة:

من خلال ماسبق توضحيه، نستنتج أن التحديات الهيكلية التي تفرض نفسها في الواقع العراق، وعلى جميع الأصعدة السياسية والقيمية والاقتصادية الاجتماعية تتطلب الاتجاه نحو دعم عملية و اجراءات السلام، وأن عملية السلام التي تجري في العراق في إطار مشروع وزارة السلام في العراق تتطلب الاحاطة بمايلي:

– أن السلم في العراق لا يعني غياب مظاهر العنف فقط بل يعني تنمية شاملة اقتصادية وتجارية وسياسية، من خلال تضافر الاليات السياسية كبناء دولة الحق والقانون و ارساء الديمقراطية و التعايش السلمي و التنافس السلمي على السلطة ، و الاليات القيمية بإرساء ثقافة وطنية توحد العراقيين مكان الثقافات الفرعية و المتطرفة، و الاقتصادية من خلال معالجة التخلف الاقتصادي بكل أبعاده.

–أن السلم في العراق لا يمكن أن يتحقق مع وجود نظام سياسي قائم على المحاصصة الطائفية والقومية بل يجب ان يقوم النظام الجديد في العراق على أساس المواطنة

–تستوجب عملية بناء السلم في العراق الصبر واستغلال الوقت الكافي، وذلك بسبب ارث البلد التاريخي فضلا عن التجاذبات السياسية التي تحكمه.

6. قائمة المراجع:

1 – ابتسام حاتم علوان، دينا محمود جبر، بين اشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية، العدد 52، المجلة السياسية والدولية.2015، ص 248.

2 – جمعة بنت حامد يحي الحريري الزهراني، عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة: دراسة فقهية، العدد الثلاثون – الجزء الأول، ص68.

3 – حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: ارث من الاقصاء، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.2014، ص 45.

4 – حيدر أل طعمة، معوقات بناء الدولة في العراق: قراءة في الإشكالات الاجتماعية، حلقة نقاشية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2019.

5 – حسن الصفار، السلم الاجتماعي، مقوماته، وحمايته، منشور بجريدة الشرق الأوسط 156، 2001

6 – يوسف أزروال، الأمن الإنساني بالعراق: دراسة في ضوء نتائج الاحتلال الأمريكي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد العاشر، جانفي 2017، ص392.

7 – منير هاشم خضير، الطائفية السياسية وأثرها في السلم الاجتماعي، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية، العدد52، 2015، ص 463.

8 – مهدي محمد القصاص، الخطاب السياسي المتطرف كأحد مقومات السلام الاجتماعي، مجلة جامعة الأنبار، العدد تشرين الأول، الخاص بوقائع المؤتمر جامعة الأنبار الدولي الأول.2018، ص 92.

9 – محمد علي موسى المعموري، إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 13، العدد 45. 2007، ص 31.

10 – نبيل رمز، 2000، الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من وجهة نظر سوسيولوجية :دار الفر الجامعي. الإسكندرية

11 – نغم نذير، دور الثقافة و التربية في تعزيز الوحدة الوطنية و انعكاسها مستقبل على العراق الجديد، دراسات دولية، العدد الرابع و الثلاثون.2013، ص 76.

12 – سليمان ملوكي، عيسى بوقرة، التفاوت في توزيع الدخل كعامل لعدم تحقيق السِّلم الاجتماعي في دول الجنوب، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية: جامعة زيان عاشور. الجلفة، العدد العاشر،2018، ص406.

13 – سليم عاشور، احتلال العراق: النتائج والتداعيات عراقيا:2003-2011، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد التاسع، المجلد الثاني.2017، ص 81.

14 – عبد الحي القاسم، عمر ادريس، الصادق أبكر، دعائم السلام الاجتماعي في الاسرة المسلمة، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر، 2016، ص45.

15 – عبير سهام مهدي، عمار حميد ياسين، اشكالية الهوية في العراق: رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية ما بعد 2003، المجلة السياسية والدولية.2017، ص 414.

16 – عمر هاشم ذنون، مرتكزات التعايش السلمي بعد الحرب... الموصل أنموذجا، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 16، 2019، ص 189.

17 – فلاح مبارك بردان، محمد حردان علي، الفساد المالي والإداري وانعكاسه على التنمية في العراق بعد2003، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد الرابع. 2017، ص 103.

18 – فلاح مبارك بردان، ثائر شاكر محمود الهيتي، الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي ودوره في استراتيجية الأمن المستدام للعراق، مجلة الأنبار، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لجامعة الأنبار 2017، ص 145.

19 – قيس ناصر راهي، إشكالية بناء الدولة الأمة في العراق ما بعد 2003: دراسة فلسفية مجلة الخليج العربي، المجلد 46، العدد 3، 2018، ص 17.

20 – رغد ناصيف جاسم محمد، النظام السياسي و الاستيلاب: العراق نموذجا، جامعة بغداد .

المواقع الالكترونية:

21 – حنا عيسى، مقومات الدولة القانونية، متاح على الموقع:
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/327865.html

22 – مجاهد الطائي، العراق: الأهم بناء الثقة لا اعداد وثيقة العقد الاجتماعي،متاح على الموقع:
https://www.noonpost.com/content/12642

23 – مثنى العبيدي، ما المطلوب لنحقق المصالحة الوطنية في العراق؟ متاح على الموقع:
https://blogsljazeera.net/blogs/9/1/14/%D9%85%D8%A7%D8%A7%D9%8